

«الحشد الشعبي» بين مصادرة التضحيات والإصرار



على جميع المواطنين الواجب الاستعداد لمعارك أخرى ضد احتلال آخر أكثر تحميراً (أ، ب)

المسلحة العراقية، وهذا هو نص الفتوى الأولى كما وردت على لسان الشيخ عبد المهدي الكربلائي وكيل المرجع السيستاني في خطبة الجمعة يوم 13 حزيران 2004، وتحديداً في الفقرة (خامساً، إن طبيعة المخاطر المحدقة بالعراق وشعبه في الوقت الحاضر تقتضي الدفاع عن هذا الوطن وأهله وأعراض مواطنيه وهذا الدفاع واجب على المواطنين بالوجوب الكفائي، بمعنى أن من يتصدى له وكان فيه الكفاية بحيث يتحقق الغرض وهو حفظ العراق وشعبه ومقدساته يسقط عن الباقيين. (...)) ومن هنا فإن على المواطنين الذين يتمكنون من حمل السلاح ومقاتلة الإرهابيين دفاعاً عن بلادهم وشعبهم ومقدساتهم عليهم التطوع للانخراط في القوات الأمنية لتحقيق هذا الغرض المقدس. أود أن أوضح هذه العبارة. لا بد من توفر شرطين: إن على المواطنين من الذين يتوفر فيهم هذان الشرطان، الذين يتمكنون من حمل السلاح أولاً ومقاتلة الإرهابيين ثانياً.

وفي سنة 2016، أصدر المرجع فتوى ثانية يؤكد فيها فتواه الأولى في حزيران 2014 رداً على تساؤلات من جمهور المقتدين عما إذا كانت الفتوى قد انتهت زمنياً أم أنها ما تزال نافذة المفعول، فكتب بخط اليد مع ختمه الشخصي (بسمه تعالى... قد أفتينا بوجوب الالتحاق بالقوات المسلحة وجوباً كفائياً للدفاع عن الشعب العراقي وأرضه ومقدساته، وهذه الفتوى لا تزال مستمرة لاستمرار موجيها، بالرغم من بعض التقدم الذي أحرزه المقاتلون الأبطال في دحر الإرهابيين. علي الحسيني السيستاني... 1437/1ع/27هـ).

يمكن الخروج مما سبق بالكثير من الاستنتاجات والخلاصات، لغل من أهمها أن فتوى المرجع السيستاني ليست لها علاقة مباشرة بتأسيس ودسترة «الحشد الشعبي» وأن إصراره على استعمال عبارة «فصائل المتطوعين» قبل وبعد الانتصار في الموصل والمقصود بهم المتطوعون ما بعد سقوط الموصل، يُخرج تلقائياً الفصائل المسلحة الحزبية كمنظمة «بدر» و«العصائب» و«سرايا السلام» إلخ... من مفهوم وكيان «الحشد الشعبي» منطقياً، لأنها كانت موجودة قبل هذا التاريخ بسنوات عديدة، وليست مؤلفة من متطوعين للدفاع عن العراق بعد سقوط الموصل.

في الوقت الحاضر، ولأن الحرب ضد العصابات التكفيرية الداعشية لم تنته بعد، فما تزال مدن وبلدات وقرى عديدة، إضافة إلى أجزاء مهمة من الحدود الدولية مع سوريا تحت سيطرة هذه العصابات، وما يزال خطر ارتكاب هذه العصابات لهجمات واعتداءات بالمفخخات والهجمات الانتحارية

علاء اللامي *

بعد تطهير مدينة الموصل، طفت إلى السطح تساؤلات كثيرة بعضها قديم نسبياً والآخر جديد عن ماهية ومصير وموقع «الحشد الشعبي» في المعادلات العسكرية والسياسية والاجتماعية في «عراق ما بعد داعش».

ولئن كان لافتاً عدم ذكر «الحشد الشعبي» بالاسم، ضمن الجهات التي هناها رئيس مجلس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، في خطاب النصر، أمرًا أثار احتجاجات واعتراضات وتساؤلات كثيرة هنا وهناك، فإن اللافت أكثر والغني بالدلالات أن وكيل المرجع الأعلى السيد علي السيستاني، الشيخ عبد المهدي الكربلائي، لم يذكر «الحشد الشعبي» بالاسم أيضاً مع أنه عدّد أسماء جهات عسكرية ومدنية. لنقرأ ما قاله الشيخ الكربلائي في خطبة الجمعة 30 حزيران 2017، أي، بعد نصر الموصل مباشرة: «صاحب الفضل الأول والأخير في هذه الملحمة الكبرى التي مضى عليها إلى اليوم ثلاثة أعوام، هم المقاتلون الشجعان بمختلف صنوفهم ومسمياتهم من قوات مكافحة الإرهاب والشرطة الانتحارية وفرق الجيش العراقي البطل والقوة الجوية وطيران الجيش وفصائل المتطوعين الغيارى وأبناء العشائر العراقية الأصيلة، ومن ورائهم عوائلهم وأسرةهم ومن ساندهم في مواكب الدعم اللوجستي، إنهم هم أصحاب هذه الملحمة العظيمة التي سطروها بدمائهم الزكية وتضحياتهم الكبيرة وهم الأحق من الآخرين أياً كانوا برفع راية النصر النهائي...».

والملاحظ أن عدم ذكر الشيخ الكربلائي لـ«الحشد الشعبي» بالاسم لم يثر ما أثاره تجاهل العبادي للاسم، فما السبب وراء ذلك؟ يمكن أن نجد السبب في كون العبادي يرأس السلطة التنفيذية ولا يجد الجميع ضيراً أو حرجاً في انتقاده بخلاف المرجع السيستاني وموقعه الروحي بما يمثله من وزن سكاني يعبر عنه ملايين المقتدين به «المقلدين». ولكن ذلك ليس السبب الوحيد، وستكون الصورة أوضح لو عدنا أدرجتنا إلى جذر الموضوع وكيف تأسس «الحشد الشعبي» في تلك الأيام الملتهبة والصعبة من حزيران العراقي سنة 2014 حين سيطر مسلحو تنظيم «داعش» التكفيري على مدينة الموصل ومساحات شاسعة من شمال العراق. فهل أفتى السيستاني فعلاً بتأسيس «الحشد الشعبي» أو بشيء يشبه «الحشد الشعبي» أو بتأسيس عسكرية وأمنية رديفة للجيش العراقي؟ قطعاً لا. لقد كانت دعوة «فتوى» المرجع السيستاني موجهة إلى القادرين على حمل السلاح للتطوع في صفوف القوات

وفي مقابل هذه الأطراف، هناك قيادات في فصائل ضمن «الحشد الشعبي» هي (عصائب أهل الحق وسرايا الخراساني ومنظمة بدر وكتائب حزب الله - العراق) ترفض رفضاً قاطعاً حل «الحشد الشعبي» حتى لو تم القضاء على عصابات «داعش» وتحرير المدن والمناطق التي تسيطر عليها، بل هي تحاول تخليد «الحشد الشعبي» وإضفاء صفة القداسة عليه واعتباره «حاملاً» لرسالة الأمة ومشروعها» وفقاً لما عبر عنه القيادي في الحشد أبو مهدي المهندس أو اعتبار الحشد «مؤسسة إلهية حكومية» كما كتب رحيم الخالدي، أي أنها تريد تحويل «الحشد الشعبي» إلى نسخة عراقية من الحرس الثوري الإيراني وجيشاً رديفاً ومستقلاً عن جيش الدولة هدفه حماية هيمنة الأحزاب الإسلامية الشيعية على الحكم، وهذا أمر مرفوض وطنياً ويتعارض مع طبيعة المجتمع العراقي المتنوع التعددي ومع هدف إقامة دولة عراقية ديموقراطية ذات سيادة كاملة وجيش وطني واحد.

إن الموقف الوطني الموضوعي المطموح إليه اليوم هو ذلك الذي يؤكد على ضرورة الانتباه والتركيز على المعركة المستمرة

في العمق العراقي قائماً، فإن أي مطالبة بحل أو تحجيم أو تحديد حركة «الحشد الشعبي» والعشائري تعتبر أمراً مرفوضاً ومريباً ويخمد العدو التكفيري. أما الذين يهاجمون مطلب حل «الحشد» بإطلاق القول ومن دون مبرر فهم يهدفون بحركة استباقية إلى تحقيق أهداف سياسية وأمنية أخرى لا علاقة لها بالحرب ضد العصابات التكفيرية. ولكن من هي الأطراف التي تريد حل الحشد الشعبي فوراً ومن دون قيد أو شرط:

أول هذه الأطراف الولايات المتحدة وتركيا ودول الخليج العربي، وهذه الدول تعتبر الحشد الشعبي امتداداً إيرانياً ولا تعترف بكونه مؤسسة أمنية دستورية عراقية وتعتمد في ترويح نظرتها هذه على وجود ونشاط أربعة فصائل مسلحة موالبة لإيران ومدافعة عنها وتتصدر المشهد الإعلامي. والطرف الثاني المطالب بحل الحشد هو غالبية القيادات السياسية في المنطقة الغربية والشمالية، والقيادات الكردية في الإقليم وهؤلاء يرفعون هذا المطلب لتحقيق أهداف وموازين داخلية مع شركائهم الإسلاميين الشيعة في الحكم ضمن صيغة المحاصصة في غنائم الحكم.

حقوق الآخر هي حقوقنا: الوطن و«الغريب»

جريمة تكراء لا يبزرها، لا أوامر، ولا دين، ولا أخلاق، ولا شرعة، ولا رأي، ولا جرائم التي قد يكون ارتكبتها ذاك الإنسان. في الوقت نفسه، إن تصرف أعضاء في مؤسسة رسمية أو غير رسمية، أمنة أو غير أمنة، بشكل منافي للقانون (أو تنفيذاً لأوامر لا إنسانية حتى ولو كانت قانونية)، فقتلوا أو عذبوا، فهذا لا يعني أن المؤسسة كلها تمارس التعذيب والجريمة، وإنما يعني أن الذين قاموا بذلك الممارسات، والذين أعطوهم الأوامر، وغطوا عنهم، هم المسؤولون، كل بطريقة. ولهذا من الضروري القيام بتحقيق من خارج المؤسسة تلك، ضماناً لحداثة التحقيق، من أجل الوصول إلى إحقاق الحق، وإطلاق الأحكام القضائية بحق المرتكبين عند ثبات الارتكابات؛ وأيضاً من أجل إطلاق ورشة تغييرية في المؤسسة تلك لتلافي حدوث مثل تلك الارتكابات في المستقبل.

ولكن إن كان اتهام مؤسسة برمتها بأنها مسؤولة عن جرائم قد يكون ارتكبتها بعض من أعضائها فقط، هو تسرع غير منطقي ولا في محله؛ فإن حماية مؤسسة وجميع من فيها من كل نقد، ورفض التحقيق الجدي في ارتكابات مكنة من بعض أعضائها، هو تصرف غير منطقي وفي غير محله بدوره، لأنه يشجع الخارجين المكنين على القانون في تلك المؤسسة على تشويهها، واستخدامها

معنى للقانون نفسه إن كان القانون يضرب حقوق الإنسان الأساسية، أي إن كان قانوناً جائراً مبنياً على القمع و/ أو الاستغلال، و/ أو كان موضوعاً في ظل قمع، أو غسيل أدمغة، أو خضوع المشرّعين والشعب للعنف المادي أو المعنوي، أو لعمليّة شراء للضمان.

في الحرب العالمية الثانية، دافع النازيون عن جرائمهم بقولهم إنهم «أثبعوا الأوامر». منذ ذلك الحين اتفقت الدول أن هذا ليس عذراً لارتكاب الفظائع، وأن مجرد حصول الإنسان على أوامر من قيادته لا يبزر أوامرها، ولا يعفيه شخصياً من المسؤولية القانونية (والأخلاقية) لأفعاله. ومن هنا، بحاسب القانون، ومن المفترض أن يحاسب، كل إنسان يرتكب جريمة أو تعديباً حتى ولو أعطي أمراً رسمياً بذلك، قانوناً، لا يمكن للإنسان أن يعذر نفسه بالقول بأنه كان «مجرد عبد مأمور»؛ هذا، بالطبع، عدا مسؤوليته الأخلاقية (ماذا عن الإيمان؟ أين أصبح الإيمان في بلادنا؟).

إن عملية قتل محارب لمحارب آخر في معركة ما في حرب ما، هي أمر واقع لا مفر منه طالما على هذه الأرض حروب؛ وقتل المجرمين بأحكام الإعدام بعد محاكمات عادلة، موجود ومقبول عند بعض الدول (ولو أنه ممنوع في العديد من غيرها، ونرجو أن يعم المنع)؛ ولكن أن يُعذب إنسان أو يُهان، أو يُقتل في الاعتقال من دون محاكمة، خلال حرب أم سلم، لهو

السوري لبنان واللبنانيين وانغمس في الحرب الأهلية اللبنانية وجرائمها، واستغل أفرقاء النظام اللبناني سوريا والسوريين وانغمسوا في الحرب الأهلية السورية وجرائمها؛ وكان المواطنين والمواطنون في البلدين وقود تلك الحروب، وأدوات قمعها، وضحايا الاستغلال. إن ألقى المواطنين والمواطنون في البلدين نظرة هادئة إلى أوضاعهم الحياتية وخبرتهم الإنسانية الفعلية، لوجدوا أنهم أقرب ممّا يبدو لهم حتى في اللغة وصلات القرابة إذ أن معاناتهم واحدة؛ وكلّ غبار الإعلام والشحن الطائفي و«الوطني» يخفي هذه الحقيقة البسيطة والواضحة.

في قلب هذه المعمعة، تواجه القوات الأمنية في البلدين تحديات كبيرة، ولهذا علينا أن تعود للأساس، لأهداف الإنسانية من الوسائل الأمنية في أي بلد، حتى لا تضيق البلاد وأسباب وجودها. كلّ جهة أمنية في بلد ما هي وسيلة في يد الحكومة لتطبيق القانون الذي ينبغي أن يحمي الناس وأراضيهم، أو هكذا ينبغي أن تكون، وإلا كانت هذه الوسيلة الأمنية تُستعمل من أجل غايات لم تنشأ من أجلها، تكون تخون أهداف وجودها نفسه. ومن المفترض أن القانون يُسن من قبل ممثلي الشعب، أي أن الشعب في النهاية مصدر هذا القانون الذي تحميه القوى الأمنية؛ ولهذا لا

خريسته المر *

لم تبدأ معاناة الشعب السوري مع الحرب الأهلية، فالسوريّات والسوريّون عانوا وما زالوا يعانون من قمع السلطة ونهبها للمال العام. ضاعفت تلك المعاناة مآزق جزاء التهجير، والاعتقالات، وارتكاب المجازر من خلال القتل الجماعي للعزل (بالسكاكين أو المتفجرات أو البراميل، لا فرق). إن معاناة التهجير للإنسان الذي شاءت الظروف بأن يكون وطنه سورياً، لا تختلف عن معاناة التهجير للإنسان الذي شاءت الظروف بأن يكون وطنه لبنان. معاناة الخطف والذبح والاعتقال والتعذيب والترهيب والخوف والقلق عند هذا وذاك هي واحدة. معاناة هذا وذاك من نهب المال العام والتفقير الممنهج الذي يمارسه المتنفذون في النظام الشمولي للزعيم الأوحد، والنظام الطائفي لزعامة الطوائف المتناحرين، هي واحدة؛ والمعاناة من القمع في البلدين - ولو بمستويات نوعياً مختلفة - هي واحدة. أي أن ما يجمع الناس في سوريا ولبنان هو خبرة معاناتهم الإنسانية الواحدة من زعماء كانوا ولم يزالوا إلى حد بعيد متعاونين في كل ما يضرب كرامة المواطنين والمواطنات وحرياتهم. وما يجمعهم أيضاً هو استغلال كل نظام للمواطنين في البلد الآخر، فقد استغل النظام

الخبير

al-akhbar

رئيس التحرير -
المحرر المسؤول:
ابراهيم الامين

نائب رئيس التحرير:
بيار ابي صعب

محرر التحرير:
وفيق قانصوه

مجلس التحرير:
محمد زبيب
حسن عليف
إيلي حنا
اهل الاندري
شريك كرم

صادرة عن شركة
اخبار بيروت

المكاتب بيروت -
فردان - شارع دونات
- سنتر كونورد -
الطابق السادس

تلفاكس:
01759500
01759597
ص.ب 5963/113

الإعلانات
الوكيل الصحفي
ads@al-akhbar.com
01759500

التوزيع
شركة الواصل
15-14/66631-01
03 / 828381

الموقع الإلكتروني
www.al-akhbar.com

صفحات التواصل



/AlakhbarNews



@AlakhbarNews



/alakhbarnews-paper